

ملخص بحث للمشاركة في المؤتمر

عنوان البحث:

الأمن القانوني ودوره في تحفيز الاستثمار

أ.د. يوسف عبيدات

أستاذ القانون المدني - كلية القانون - جامعة اليرموك - الأردن

إن للأمن القانوني أثر متين وحيوي في تطوير وتنمية القطاع الاقتصادي باعتباره إحدى الركائز الأساسية التي تنشط المستثمرين في الإقبال على انشاء المشاريع التجارية والصناعية والسياحية، التي تنعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني للدولة في نهاية المطاف. وحتى يتحقق الامن القانوني يجب أن يكون راسخاً لدى الفرد مواطناً أو مقيماً، مستثمراً أو غير مستثمر، أن القانون الذي يطبق اليوم والذي تتوافر فيه مقومات الحفاظ على الاستثمارات واستقطاب المزيد، هو ذات القانون الذي سيطبق مستقبلاً. فالمفاجئة في تعديل القانون، والتغييرات المتكررة أو غير المتوقعة¹ قد تكون طاردة أساسياً للاستثمار. إلا أنها قد تكون في ذات الوقت سبب جذب له إن واكبت التطورات في الحياة البشرية.

فما يهيم المستثمر أساساً هو تجنب المخاطر القانونية والاجتماعية التي قد تنشأ بسبب تغيير في سياسة الحكومة، مثل حالة إلغاء إعفاءات كان يقدمها التشريع للمستثمر أو امتيازات أو فرض ضرائب جديدة لم تكن في البيئة الاستثمارية وقت بدء الاستثمار. وكذلك الحال بالنسبة للمخاطر السوقية التي يمكن أن تنشأ بسبب حدوث تغيير مفاجيء في أسعار السلع أو في أجور الخدمات فرضه الواقع الداخلي لأوضاع البلد أو المنطقة ككل.

ولذلك فإن قرار المستثمر بدخول سوق بلد ما لا يتوقف فقط على تقديره للحالة السياسية والاقتصادية في ذلك البلد، وإنما يتوقف على إحدى ركائز الاستثمار وهو توفر الأمن القانوني في ذلك البلد. فكم من مستثمر قرر الشروع في استثماره، ثم عدل عن ذلك بعد الاطلاع على القواعد

¹ ولكن الأمن القانوني لا يعني عدم مسايرة التطورات التي يفرضها التقدم التقني والتكنولوجي، فمبدأ الأمن القانوني لا يمنع مواكبة المستجدات. كل ما في الأمر أنه يجب تهيئة الأفراد لإجراء التعديلات القانونية من أجل تدبير أمورهم، والعمل على مواجهة المستجدات الجديدة دون انزعاج أو تأثير على أمورهم المختلفة.

القانونية التي تحكم الاستثمار، وقدّر بأنها لا توفر له بيئة استثمارية مناسبة. ومما لا شك فيه أن معظم الدول تتنافس من أجل جذب المستثمرين المحليين أو الأجانب، ولأن دور التشريع رئيسي في جذب الاستثمار فإن هذه الدول يجب أن تكون منظومتها القانونية محصنة وفعّالة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن القانوني اللازم لنجاح ميدان المال والأعمال في الدولة. وهذا يتطلب صياغة التشريعات المتعلقة بالاستثمار بطريقة واضحة لتجنب الحاجة للتفسير أو الاختلاف في التفسير والتطبيق، وهذا ما يضمن بالنتيجة تطبيقاً موحداً، عادلاً للقوانين ذات العلاقة.

فالبيئة الاستثمارية المناسبة تتطلب استقراراً تشريعياً مفيداً، فعّالاً، دون جمود مُعرقٍ للنمو الاستثماري. فالأمن القانوني يتطلب ثبات التشريعات التي تحفز الاستثمار، مع إزالة كافة المعوقات ليكون التشريع ملبياً للحاجات ولاحقاً بالمستجدات، لنصل بالنتيجة إلى توفير بيئة حقيقية للاستثمار يدخلها المستثمر المواطن أو الأجنبي بهدف تنويع مصدر الدخل للدولة.

في هذه الورقة العلمية سنتناول مفهوم الامن القانوني مع مواكبة واللاحق بالمستجدات الإقليمية والعالمية التي توفر مصلحة المستثمر من حيث حماية رأس ماله واستثماراته، وتوفير الحماية للمصالح الوطنية للدولة. ثم نتناول كيفية تحقيق الامن القانوني الكامل للمستثمرين، والثغرات في السياسة الاستثمارية وطرق تجنبها. وسنقدم أيضاً إضاءات على بعض نصوص قانون الاستثمار.